الأمم المتحدة

A/C.3/62/SR.36

الجمعية العامة

الدورة الثانية والستون

Distr.: General
23 January 2008
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الثالثة

محضر موجز للجلسة السادسة والثلاثين

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الثلاثاء، ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، الساعة ١٠/١٥.

الرئيس: السيد وولف ..... (جامايكا)

المحتويات

البند ٦٥ من جدول الأعمال: تقرير مجلس حقوق الإنسان (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره** إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

07-58344 (A)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

البند ٦٥ من جدول الأعمال: تقرير مجلس حقوق الإنسان (تابع) (A/62/53)

١ - **السيدة كولون** (سري لانكا): ذكرت أن وفدها يؤيد الرأي القائل بأن اللجنة الثالثة هي الهيئة المناسبة للنظر في تقرير مجلس حقوق الإنسان. إلا أنه ينبغي إجراء المزيد من التنسيق لأعمال جهاز الأمم المتحدة لحقوق الإنسان لتجنب ازدواج الأعمال في الهيئتين.

٢ - وأضافت أن الاتفاق الذي توصل إليه المجلس بشأن صفقة لبناء المؤسسات في حزيران/يونيه ٢٠٠٧ يبرهن بجلاء على قدرته على العمل عن طريق الحوار والتعاون، بدلا من المواجهة، والتزامه بذلك. وأشارت إلى أن بلدها يرحب بآلية الاستعراض الدوري الشامل، التي تؤكد الحاجة إلى إجراء تقييم موضوعي وشفاف لحالة حقوق الإنسان في بلد ما بالاشتراك التام من جانب البلد المعني. ومن شأن هذا النهج أن يصادف نجاحا أكبر من ذلك الذي تصادفه المبادرات القائمة على الانتقائية والتحيز، وأن يتيح فرصة للحوار البناء. وأضافت أن بلدها يسره، بصفته عضوا في مجلس حقوق الإنسان، أنه ستستعرضه آلية الاستعراض الدوري الشامل في عام ٢٠٠٨. وأنه يأمل في النهاية أن تحسن مدونة قواعد السلوك لأصحاب ولايات الإجراءات الخاصة في مجلس حقوق الإنسان حيادية أصحاب الولايات وموضوعيتهم ومساءلتهم.

٣ - ومضت تقول إن سري لانكا لا تزال ملتزمة بجعل مجلس حقوق الإنسان هيئة قوية ومركزة وذات كفاءة، بعيدة عن الدوافع السياسية، وقادرة على تعزيز جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية وحمايتها.

٤ - **السيد ثوانغ تون** (ميانمار): قال إن مجلس حقوق الإنسان الجديد سيصبح أكثر فعالية ما إن يتخلص من العادات القديمة التي أضعفت الثقة بلجنة حقوق الإنسان السابقة. وينبغي للمجلس أن يسترشد بمبدأي الحياد والموضوعية، وأن يقضي على المعايير المزدوجة وأي شكل من التسييس. وينبغي ألا يكون للقرارات المتعلقة ببلدان معينة مكان في جدول أعمال المجلس؛ وينبغي أن تنظر آلية الاستعراض الدوري الشامل في حالة حقوق الإنسان في كل بلد على قدم المساواة. ولهذا فإن من المؤسف أن آلية حقوق الإنسان ما زالت تستغل في أغراض سياسية.

٥ - وأردف يقول إن وفده يرحب، انطلاقا من إيمانه بأن من الضروري استعراض النظام الحالي للإجراءات الخاصة، باتخاذ قرار مجلس حقوق الإنسان ١/٥ المؤرخ ١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٧، والمعنون ''بناء مؤسسات مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة'' بتوافق الآراء. وينبغي للمجلس أن يكفل تقيد أصحاب الولايات بدقة بمدونة قواعد السلوك وتصرفهم بصفة مستقلة، وممارستهم لوظائفهم وفقا لولايتهم بحيادية وبدون أي تأثير أو ضغط خارجي. ولا يمكن خدمة حقوق الإنسان عن طريق تقارير تقوم على مصادر مشكوك فيها.

٦ - وأضاف أنه ينبغي أيضا أن يولي المجلس الانتباه إلى الحق في التنمية. وترى البلدان النامية أن التمتع بالحقوق الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية لا يقل إلحاحية عن تعزيز الحقوق المدنية والسياسية.

٧ - وأعلم اللجنة الثالثة في نهاية كلمته بدعوة المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في ميانمار لزيارة ميانمار في الفترة من ١١ إلى ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧.

٨ - **السيد ريس** (الولايات المتحدة): أعرب عن قلقه لأنه يبدو أن البعض مصممون على استعمال مجلس حقوق الإنسان في الدفاع عن حكومات فاسدة أكثر من تصميمهم على حماية ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان. ومن أمثلة ذلك تركيز المجلس دون هوادة على إسرائيل، وإلغاؤه للولايتين الخاصتين بشأن بيلاروس وكوبا، وتردده في تناول الانتهاكات الرئيسية لحقوق الإنسان وفقا لقرار الجمعية العامة ٢٥١/٦٠. وأعرب عن أمله في أن يركز المجلس جهوده على تعزيز وحماية حقوق الإنسان التي ما برحت تتعرض للانتهاك في بعض المناطق، بما في ذلك حرية الدين أو المعتقد، وحرية تكوين الجمعيات، وحرية التعبير.

٩ - وأشار إلى أن المجلس سيعقد اجتماعات على نحو متواتر لمعالجة حالات حقوق الإنسان السريعة التطور، وقال إنه ينبغي للمجلس أن يكون على استعداد للنظر في هذه الحالات عند حدوثها، حتى وإن كان هذا يعني إدانة أعمال حكومة أخرى.

١٠ - وعلى الرغم من أن آلية الاستعراض الدوري الشامل يمكن أن تكون آلية مفيدة إذا ما استخدمت على النحو السليم، فإنها لا تستهدف الاستجابة لحالات الطوارئ التي هي مهمة المجلس ذاته. ولا يمكن كذلك استخدامها فيما يتصل بإجراءات تتعلق ببلدان معينة أو ولايات خاصة، وهذا شيء لا غنى عنه لإلقاء الضوء على الحكومات الفاسدة. وما زال يتعين على هذه الهيئة الجديدة أن تبرهن على أنها يمكن أن تفي بولايتها الحيوية الأهمية المتعلقة بحماية حقوق الإنسان وتعزيزها في كل أنحاء العالم.

١١ - **السيد فوزيا** (فرنسا): قال إن مجلس حقوق الإنسان يضطلع بدور حاسم الأهمية في وضع المعايير على الصعيد الدولي، وأن اعتماد الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري معلم بارز في هذا الشأن. ولقد برهن المجلس أيضا، بعقده خمس دورات استثنائية، على قدرته على الاستجابة الفورية للحالات الخطيرة في الشرق الأوسط، ودارفور، وبرما، وعلى متابعة التطورات.

١٢ - ومضى يقول إن آلية الاستعراض الدوري الشامل جديدة تماما، من حيث أنها تنص على دراسة جميع حقوق الإنسان، بغض النظر عن فئة حقوق الإنسان أو البلد المعني. وأعرب عن أمله في أن يجري الاستعراض على نحو دقيق، وأن يؤدي إلى نتائج يمكن تنفيذها.

١٣ - وأشار إلى أن دراسة حالات حقوق الإنسان على أرض الواقع أساسية الأهمية لولاية المجلس ولا يمكن الوفاء بها باتباع نهج مواضيعي إزاء المسائل ذات الصلة. وأضاف أنه يلزم، بالإضافة إلى آلية الاستعراض الدوري الشامل والدورات الاستثنائية، إجراء مناقشات واتخاذ إجراءات مستمرة. وتضطلع الإجراءات الخاصة بدور رئيسي في هذا المجال، لأنها تنطوي على القيام بزيارات للبلدان المعنية وجمع معلومات مباشرة يمكن أن تكون أساسا لحلول محتملة. وينبغي أن يعزز استعراض الولايات، المنصوص عليه في قرار مجلس حقوق الإنسان ١/٥ الإجراءات الخاصة في مجموعها.

١٤ - وينبغي بالإضافة إلى التقارير المعينة التي يقدمها المجلس، أن تناقش الجمعية العامة في لجانها المختصة مسائل حقوق الإنسان، على النحو الذي تأذن به المادة ١٠ من ميثاق الأمم المتحدة. ولهذا تضطلع اللجنة الثالثة بدور حيوي الأهمية في دعم إعمال مجلس حقوق الإنسان.

١٥ - **السيد موكونغو** (جمهورية الكونغو الديمقراطية): قال إن وفده يؤيد بناء مؤسسات مجلس حقوق الإنسان، وآلية الاستعراض الدوري الشامل الجديدة. إلا أنه يتعين على هذه الآلية، إذا أريد لها أن تكون فعالة، أن تتجنب الأخطاء الماضية للجنة حقوق الإنسان والازدواج مع هيئات أخرى، وأن تكون موضوعية وشفافة. وتكمن قيمة الاستعراض في

أنه ينبغي أن يؤدي إلى تحسين حالة حقوق الإنسان في البلد المعني، وبخاصة فيما يتعلق ببناء القدرات وتقديم المساعدة التقنية.

١٦ - وأشار إلى أن ولاية الخبير المستقل المعني بحالة حقوق الإنسان في جمهورية الكونغو الديمقراطية هي إحدى الولايات التي تم تجديدها ريثما ينظر فيها المجلس، وفقا لبرنامج عمله. واستدرك قائلا أن الحالة في بلده تحسنت كثيرا، وأجريت انتخابات حرة وديمقراطية لأول مرة طوال ٤٠ عاما. وأضاف أن وفده يؤكد على أن تقارير الخبير المستقل لم تقترح أي برامج للمساعدة في مجال حقوق الإنسان، وإنما طرحت فقط توصيات ذات طبيعة عامة ما زالت حتى الآن حبرا على ورق.

١٧ - ومضى يقول أن وفده يتساءل، لهذا السبب، حول جدوى الإبقاء على هذه الولاية، وبدأ يشك في أن هيكلها يمكن أن يسهم في تحسين حقوق الإنسان. وأن وفده يدهشه أنه تم تجديد ولايات خبراء مستقلين لبلدان معينة ترجع إلى وقت وجود لجنة حقوق الإنسان السابقة رغم أنها يشوبها التحيز السياسي. وأن الولايات التي وضعت في ذلك الحين لم تكن متسقة مع روح المجلس الجديد الذي ينبغي أن يعزز الحوار والتعاون بين البلدان.

١٨ - وأوضح أنه يلزم، فيما وراء الكلمات والقرارات والتقارير التي لا تنتهي، اتخاذ إجراءات معينة تؤدي إلى نتائج فورية. وقال إن بلده يود تنفيذ توصيات الخبير المستقل وتحسين نظامه القضائي ونظامه للسجون اللذين أصابهما الشلل منذ وقت طويل بسبب الحرب. وثمة عدد من العوامل التي تقتضي استعراض، أو حتى إنهاء، ولاية الخبير المستقل. ويمكن، على سبيل المثال، دراسة الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية في إطار آلية الاستعراض الدوري الشامل، وأعمال الهيئات المنشأة بموجب معاهدات، وزيارات المقررين الخاصين

١٩ - وذكر في ختام كلمته أن وفده يكرر تأكيد تأييده لتوصيات الخبير المستقل، ولا سيما التوصية المتعلقة بإنشاء محكمة جنائية دولية خاصة أو غرف جنائية مشتركة.

علقت الجلسة الساعة ١٠/٤٠، واستؤنفت الساعة ١١/٠٠.

٢٠ - **السيد غيلرمان** (إسرائيل): قال إنه يجب، في الوقت الذي يستعد فيه المجتمع الدولي للاحتفال بذكرى اعتماد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، التساؤل حول ما حدث لذلك النداء المجلجل من أجل حقوق الإنسان.

٢١ - وأضاف إنه يخشى أن مجلس حقوق الإنسان، الذي حل محل لجنة حقوق الإنسان التي قصرت عن أداء واجباتها، يسلك نفس الطريق. وأن اللجنة والمجلس على الرغم من اختلافهما في الاسم فإنهما نفس الشيء. وقد ركز المجلس منذ إنشائه على إسرائيل في المقام الأول، وجعلها موضوعا لعدد ١٢ قرارا تمييزيا وثلاث دورات استثنائية، ولم ينهض بمناقشة مسائل حقوق الإنسان الساخنة في العالم. وكانت ميانمار ودارفور الحالتين القطريتين الوحيدتين الأخريين اللتين عالجهما المجلس؛ بل إنه تم في حالة دارفور تهنئة حكومة السودان على تعاونها.

٢٢ - غير أن المجلس يلوذ بالصمت إزاء أعمال الإرهاب الفلسطيني ضد إسرائيل: القصف اليومي العشوائي للمنازل والمدارس بصورايخ قسام، والضرب الواسع وبدون استفزاز بالقنابل للمدن الحدودية الواقعة في شمال إسرائيل. وأغمض المجلس عينيه عندما طلب رئيس جمهورية إيران الإسلامية مرارا تدمير إسرائيل وأنكر وقوع المحرقة.

٢٣ - ومضى يقول إن عضوية المجلس تتضمن بعض البلدان التي تقصر سجلاتها بشأن حقوق الإنسان على نحو ملحوظ

عن الوفاء بمعايير المجتمع الدولي. والأسوأ من ذلك كله، أن الكثير من تلك البلدان يتشاطر جدول أعمال سياسي يستبعد دولة إسرائيل. ومن المثير للقلق بالمثل تجاهل المجلس لانتهاكات حقوق الإنسان الجسيمة في العديد من أنحاء العالم. وفي إطار صفقة بناء المؤسسات الجديدة، على سبيل المثال، تم إلغاء منصبي المقررين الخاصين المعنيين بانتهاكات كوبا وبيلاروس لحقوق الإنسان، بدون أي مناقشة أو نظر على نحو جاد. ومع ذلك، اعتمد مجلس حقوق الإنسان، مثله مثل سلفه، بندا مستقلا دائما في جدول أعماله بشأن إسرائيل، في حين وضعت حالات حقوق الإنسان الأخرى في كل أنحاء العالم جميعها في بند واحد. وأوضح أن إسرائيل لا تطلب معاملتها معاملة خاصة، ولكنها ينبغي مثل سائر البلدان أن تخضع لاستعراض ونقد بناء على أساس منصف ونزيه.

٢٤ - وأردف يقول إن إسرائيل لا يمكنها لهذا السبب أن تقبل صفقة بناء المؤسسات كما هي، وستطالب بإجراء تصويت، وستطلب من الدول الأعضاء أن تنظر في الرسالة التي ستوجهها بأصواتها.

٢٥ - وأضاف أن الحلول الوسط تضر بحماية حقوق الإنسان. وأن المجتمع الدولي لا يمكن أن يقف موقف المتفرج وأن يدع رؤية الإعلان العالمي لحقوق الإنسان تقع ضحية للنفاق، والمناورات السياسية، والتغرض. ولقد حان الوقت للتخلي عن الملاءمة السياسية والملاحظات السافرة. وضحايا حقوق الإنسان مهمون: فهم أسماء ووجوه تقف وراء مسائل معينة. ويجب ألا يخذلهم المجتمع الدولي.

٢٦ - **السيد عبد العزيز** (مصر): قال إن وفده يرى أن اللجنة هي الجهة المناسبة للنظر في تقرير مجلس حقوق الإنسان. وأن إنشاء المجلس كان إيذانا بمرحلة جديدة طال انتظارها للعمل المشترك بشأن حقوق الإنسان. وساعدت المناقشات المواضيعية في السنة الأولى من إنشائه على توحيد معاييره ووضع نهج بناء تعاوني لتناول قضايا حقوق الإنسان. وأعلن أن وفده يؤيد أساليب العمل والنظام الداخلي اللذين اعتمدهما المجلس، فضلا عن اتفاقه على جدول أعماله. ويجب تطبيق آلية الاستعراض الدوري الشامل على جميع الدول الأعضاء بدون استثناء، في إطار إيجابي وتفاعلي، وبمشاركة المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني. ومن الأهمية بمكان تجنب الانتقائية التي أدت في الماضي إلى إعاقة جهود المنظمة لتعزيز حقوق الإنسان في كل بلدان العالم، بغض النظر عن مستوى التنمية الاقتصادية أو القوة العسكرية أو السياسية.

٢٧ - وأضاف أنه يود أن يؤكد على أهمية تنفيذ مدونة قواعد السلوك لأصحاب الولايات في إطار الإجراءات الخاصة (A/HRC/8/L.3/Rev.1، المرفق)، واستعراض الولايات، ووضع آليات للنظر في الشكاوى في أبكر وقت ممكن. ويجب أيضا أن تخصص للمجلس الموارد البالغة ١١,٩ من ملايين الدولارات اللازمة له لأداء وظائفه.

٢٨ - ومضى يقول إنه يجب ألا يسمح لمكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان بتوسيع سلطته على نحو لا مبرر له على أساس مذكرات التفاهم الموقعة مع فرادى الدول الأعضاء. ومن المهم أيضا التصدي لمحاولات فرض مفاهيم لم يتفق عليها دوليا بعد، مثل ''المسؤولية عن الحماية'' و ''الأمن الإنساني''، خاصة لأن بعض الدول تترع إلى تنصيب أنفسها أوصياء على حقوق الإنسان في العالم دون أي أساس قانوني. والواقع أن هذه الدول ترتكب في مجتمعاتها انتهاكات تقتضي اتخاذ تدابير قوية. ولن يؤدي تطبيقها لقاعدة ''الهجوم خير وسيلة للدفاع'' إلا إلى حدوث تدهور في التعامل الدولي مع حالات حقوق الإنسان. ويساور هذه الدول إحساس واهم بأن قيمها، وثقافتها، ونظم العدالة لديها تسمو على ما سواها. ولهذا يجب على

المجتمع الدولي، لدى تناول قضايا حقوق الإنسان، أن يؤكد على أهمية التعاون، والاحترام المتبادل، والالتزام بالمساواة في الحقوق والالتزامات، والتقيد بالقانون الدولي.

٢٩ - وذكر أن مصر تأمل، بصفتها عضوا في المجلس، أن تحميه من العقبات التي حدت من إجراءاته في الماضي. وأنها ستتعاون في ذلك مع كل الدول دون استثناء.

٣٠ - **السيدة كاتاباروا** (أوغندا): قالت إن صفقة بناء المؤسسات آلية مبتكرة بحق تستهدف التصدي لتحديات الحاضر والمستقبل. وأضافت أن مشروع النص الذي اعتمده المجلس نتاج حل توفيقي تفاوضي دقيق، وأشادت بكل الوفود على ما أبدته من مرونة. وأعربت عن تقدير وفدها لإدراج الحق في التنمية، وإعلان وبرنامج عمل ديربان في جدول أعمال المجلس وإطار برنامج عمله. وأعلنت أنه يؤيد تمام التأييد أهداف الفريق العامل الذي يترأسه الخبير المستقل المعني بمسألة حقوق الإنسان والفقر المدقع.

٣١ - ومضت تقول إن دورة الاستعراض الدوري الشامل ستسمح بالنظر في قضايا حقوق الإنسان بدون اللجوء إلى الانتقائية، وازدواج المعايير والتسييس. وإن مجلس حقوق الإنسان هو الهيئة المناسبة لمناقشة جميع المسائل، ولكن بطريقة تعزز الحوار والتعاون. وذكرت إن وفدها يرى أنه ينبغي تجنب الازدواج في الأعمال مع محافل أخرى ويجب أن يوفر المجتمع الدولي للمجلس كل ما يلزم من دعم.

٣٢ - **السيدة بيرس** (المملكة المتحدة): ذكرت أن إنشاء مجلس حقوق الإنسان يتيح فرصة أساسية لتحسين أعمال الأمم المتحدة في ميدان تعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع وحمايتها. فهو يضطلع بمسؤولية فريدة، تتمثل في دعم الحكومات التي تسعى إلى خدمة مواطنيها على نحو أفضل، وتعزيز الحوار بشأن التحديات المشتركة التي لا يمكن التغلب عليها إلا بحلول مشتركة، وتعزيز حقوق الإنسان في كل أنحاء الأمم المتحدة. وكان ينبغي، كانعكاس لوضع المجلس ودوره، تقديم تقريره السنوي أيضا إلى الجلسة العامة للجمعية العامة. ويؤمل العودة إلى النظر في هذه المسألة من جديد.

٣٣ - وأردفت تقول إن المجلس أثبت من قبل أنه قادر على أن يكون فعالا في وجه حالات حقوق الإنسان العاجلة. ولقد وجهت دورته الاستثنائية بشأن حالة حقوق الإنسان في ميانمار رسالة واضحة موحدة إلى الحكومة المعنية. وأن الدعوة التي طال انتظارها والمقدمة إلى مقرر المجلس الخاص لزيارة البلد موضع ترحاب.

٣٤ - وأضافت أنه لو أدى الحوار الجاري حاليا بين بعض آليات الخبراء في المجلس وحكومة السودان إلى تغيير على أرض الواقع، فإنه سيمثل تقدما حقيقيا في معالجة حالة إنسانية وحالة حقوق إنسان تبعث على اليأس. وحثت جميع الأطراف على مواصلة العمل بروح من التعاون والحوار، ولكنها أعربت عن أسفها لرفض الحكومة لبعثة للتقييم في أوائل هذا العام.

٣٥ - وأوضحت أن المجلس اضطلع بالفعل بأعمال مواضيعية هامة، وأن مناقشات أفرقة الخبراء بشأن مسائل مثل تنفيذ اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة أدت إلى تمكين الدول من تشاطر أفضل الممارسات. وقالت إنها ترحب على وجه التخصيص بقرار المجلس بأن يعين مقررا خاصا معنيا بالأشكال المعاصرة من الرق.

٣٦ - واستدركت تقول إن وفدها يشعر بخيبة الأمل لعدم إجراء حوار حقيقي بشأن مسائل معينة أهم من أن تكون ضحية للانتقائية والتسييس. ويجب أن يعمل المجتمع الدولي بجد أكبر من أجل إنجاح المجلس.

٣٧ - ومضت تقول إنه على الرغم من أن وفدها كان يتعشم في اتخاذ تدابير أقوى في بعض المجالات، فإنه يرحب

بتدابير بناء المؤسسات في مجموعها. ويمكن أن يزيد الاستعراض الدوري الشامل من شفافية أعمال المجلس مع فرادى البلدان ودقتها وشموليتها. ورحبت بالإسهام المستدام الذي تقدمه الإجراءات الخاصة، واستمرار اشتراك المنظمات غير الحكومية، وتخويل المجلس سلطة معالجة حالات انتهاكات حقوق الإنسان في كل دورة. وأعربت عن أمل وفدها في معالجة كل الحالات الخاصة بطريقة موضوعية لا انتقائية، وقالت إن وفدها أصيب بأكبر خيبة أمل لإفراد حالة واحدة مدرجة على جدول الأعمال الدائم للمجلس وخصها بالنظر، وإلغاء ولايتين هامتين. غير أن المملكة المتحدة لا تزال ملتزمة بالتنفيذ التام لتدابير بناء المؤسسات، وتعتزم ترشيح نفسها لإعادة انتخابها كعضو في المجلس. وريثما يتم ذلك، ستظل تعمل من أجل جعل مجلس حقوق الإنسان أكثر فعالية من أي وقت مضى.

٣٨ - **السيدة حلبي** (الجمهورية العربية السورية): قالت إنها ترحب بنتائج دورات مجلس حقوق الإنسان، وعلى الأخص اعتماد قرارات بشأن حالة حقوق الإنسان في الجولان السوري المحتل والأرض الفلسطينية المحتلة، وتقرير لجنة التحقيق المعنية بلبنان. وأضافت أن إسرائيل،السلطة القائمة بالاحتلال، لم تستجب لطلب المجلس لها الامتثال لهذه القرارات، وتجنب عرقلة إيفاد بعثات تقصي الحقائق الرامية إلى تقييم هذه الحالة، وتلبية احتياجات الناجين، والتوصية بسبل لحماية المدنيين الفلسطينيين من العدوان الإسرائيلي. وأعربت عن ترحيبها، علاوة على ذلك، بإدراج حالة حقوق الإنسان في فلسطين وغيرها من الأراضي العربية المحتلة كبند في جدول أعمال المجلس، بغية إنهاء الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان الحاصلة في هذه المناطق والتي يرتبط جزء كبير منها بالحق في الحياة.

٣٩ - ومضت تقول، في معرض إشادتها بالنص المتعلق ببناء مؤسسات مجلس حقوق الإنسان، المرفق بقراره ١/٥، أن من الأهمية الحيوية أن يكفل الاستعراض الدوري الشامل حماية حقوق الإنسان المترابطة، مع مراعاة أن التغيرات المناوئة الحاصلة في العالم المعاصر تترتب عليها آثار خطيرة على مقاصد ومبادئ الأمم المتحدة. وأكدت أيضا على أهمية المبادئ المتصلة بهذا الاستعراض، ولا سيما تلك الواردة في الفقرات ٣ (ب) و (ج) و (ز) من النص، وأضافت أنه ينبغي إيلاء اهتمام خاص لحالات حقوق الإنسان العاجلة، بغية الوفاء بأحكام قرار الجمعية العامة ٢٥١/٦٠. وأشادت كذلك بمدونة قواعد السلوك لأصحاب الولايات في إطار الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان، وذكرت أنه ينبغي تعليق أهمية أكبر على ضرورة تنظيم العلاقة بين المجلس ومكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان. وأوضحت أنها ترى أنه ينبغي أن يشرف المجلس على أعمال المكتب وأن يتابعها، بهدف تجنب الازدواجية ومتابعة التشاور، وتنسيق استراتيجيات العمل اللازمة لتحقيق ما فيه خير الجميع. وأشارت في ختام كلمتها إلى أن الحوار المسؤول والبناء، القائم على الاحترام المتبادل للسيادة الوطنية وسلامة الأراضي، والحياد، واللا انتقائية والشفافية هو الطريق الصحيح لتقريب وجهات النظر وتعزيز التعاون الدولي بشأن حقوق الإنسان.

٤٠ - **السيد شينيو** (اليابان): ذكر أن الجهود الدولية ساعدت على تحقيق تحسن عام في حالة حقوق الإنسان في العالم، اقترن باتجاه نحو الأخذ بالديمقراطية وزيادة احترام سيادة القانون. ولقد أسهمت لجنة حقوق الإنسان السابقة في هذا التقدم بوضع قواعد والتصدي لانتهاكات حقوق الإنسان أينما حدثت. إلا أن من الأهمية الحاسمة أن يواصل المجتمع الدولي توخي اليقظة واتخاذ إجراءات فعالة حسب الاقتضاء. ويمثل إنشاء مجلس حقوق الإنسان خطوة هامة إلى الأمام في الجهود الرامية إلى تعميم حقوق الإنسان في أنشطة الأمم المتحدة. وأضاف أن وفده يرحب بتقرير مجلس حقوق

الإنسان، بما في ذلك تدابير بناء المؤسسات، وأعرب عن الأمل في أن تعتمد الجمعية العامة مشروع النص بدون تعديل.

٤١ - وقال إن اليابان تعتزم، بصفتها واحدا من أولى البلدان التي سيتم استعراضها في إطار الاستعراض الدوري الشامل، أن تتعاون على نحو تام في هذه العملية الجديدة. وستسهم الإجراءات الخاصة التي تم الإبقاء عليها في فعالية أداء المجلس. ويجب، على الرغم من عالمية حقوق الإنسان، أن يؤخذ في الاعتبار تاريخ البلد المعني وتقاليده وثقافته عند تناول الانتهاكات المزعومة، ويمكن أن يستفيد المجلس من وجهات النظر الخاصة المتبصرة لأصحاب الولايات.

٤٢ - وسيساعد المجلس على تعزيز قدرة الدول والمجتمعات على تنفيذ المبادئ والقواعد والمعايير، وبهذا يحدث فرقا على أرض الواقع. وينبغي أن يدعم المجلس جميع الدول التي تسعى إلى تحسين حالة حقوق الإنسان فيها بتعزيز الديمقراطية وتقوية سيادة القانون. فالبلد الذي تكون لديه مؤسسات ديمقراطية قوية يسهم في تحقيق السلم والرخاء في الداخل والخارج على حد سواء. وستواصل اليابان دعم هذه الجهود الذاتية.

٤٣ - ويؤمل أن يعزز المجلس روح التعاون الدولي الجديدة وأن يضع مجموعة من أفضل الممارسات التي يتعين اتباعها في معالجة الحالات، ولا سيما الانتهاكات الضخمة الخطيرة لحقوق الإنسان. ويجب أن يكون بوسع المجتمع الدولي أن يتصرف بطريقة حاسمة وسريعة تناسب كل حالة على حدة.

٤٤ - ومن مسؤولية المجتمع الدولي، وأعضاء المجلس بصفة خاصة، كفالة أن يتحول المجلس الجديد إلى محفل يساعد على تقوية قدرة الدول على الامتثال لالتزاماتها بحقوق الإنسان. واليابان، كعضو في المجلس، ملتزمة بالاضطلاع بدور نشط وبناء يقوم على أساس التعاون والحوار الحقيقي.

٤٥ - **السيد سيبن** (هولندا): قال إن التقرير يبين الإنجاز الكبير الذي حققه المجلس في وقت قصير جدا، وأنه يرى أنه كان ينبغي النظر فيه في جلسة عامة للجمعية العامة.

٤٦ - وأضاف أن المجلس، كواحد من الأعمدة الثلاثة للأمم المتحدة، يضع حقوق الإنسان على قدم المساواة مع الأمن والتنمية. وأن وفده يفضل أن تكون هناك ولاية قوية وطموحة للهيئة الجديدة التي يتمثل هدفها النهائي في حماية الناس من انتهاكات حقوق الإنسان، وتعزيز كامل سلسلة حقوق الإنسان.

٤٧ - وأوضح أن هولندا تشارك بنشاط في المفاوضات بشأن مشروع النص المتعلق ببناء المؤسسات. وذكر أنه على الرغم من أنه لم يتسن تحقيق كامل أهدافها فإنه يرحب بالنص التوفيقي، ولا سيما إنشاء آلية الاستعراض الدوري الشامل، والإبقاء على الإجراءات الخاصة - بما فيها الولايات المواضيعية والقطرية - ومواصلة اشتراك المجتمع المدني. واستدرك قائلا إن وفده يأسف لإنهاء اثنتين من الولايات الهامة المتعلقة ببلدان معينة، ويرى أن مدونة قواعد السلوك لأصحاب الولايات في إطار الإجراءات الخاصة تشكل تدخلا لا مبرر له وغير مستصوب في تنفيذ ولايتهم. وكان ينبغي أيضا عدم إفراد حالة معينة في جدول أعمال المجلس.

٤٨ - وأعلن أن هولندا لا تزال، بصفتها عضوا في المجلس ونائبة لرئيسه، ملتزمة بقوة بجعل الهيئة الجديدة فعالة وذات مصداقية قدر الإمكان، وأنها ستعمل مع بقية الشركاء لبلوغ هذا الهدف.

٤٩ - **السيدة غرابيانوفسكا** (بولندا): ذكرت أنه على الرغم من أن وفدها كان يود أيضا أن تكون هناك تدابير أقوى في بعض المجالات، فإن النص الذي اعتمده المجلس يمثل قاعدة يمكن أن يبني عليها المجلس في السنوات القادمة. وأعربت مع ذلك عن أسفها لعدم الإبقاء على جميع

الإجراءات الخاصة، ولا سيما الولايتان اللتان تتعلقان ببلدين معينين. وقالت إنها لا يمكنها أن ترى أي مبرر لهذا القرار. ومن المؤسف، في هذا الصدد، اعتبار بعض الولايات أكثر أهمية من غيرها. وأضافت أن وفدها يرى أنه كان ينبغي استعراض جميع الولايات وفقا لقرار الجمعية العامة ٢٥١/٦٠. ومع ذلك فإنه يرى، على الرغم من هذه المثالب، أنه ينبغي عدم إعادة فتح المناقشة بشأن ''صفقة'' بناء المؤسسات، وأنه ينبغي أن ينصب الاهتمام الآن على تنفيذها تنفيذا تاما.

٥٠ - وذكرت في الختام أن وفدها يأمل أن ينهض المجلس بمسؤوليته عن تعزيز الاحترام العالمي لحماية جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع. وينبغي بذل كل جهد ممكن لتحقيق هذا الهدف.

٥١ - **السيدة عبد الهادي – ناصر** (المراقبة لفلسطين): ذكرت أن إنشاء المجلس يبعث على الأمل لدى مواطني العالم في أن الهيكل الجديد سيستعيد الثقة في قيمة القانون الدولي من حيث الحماية، إن لم تكن سيادته. كما أنه أعاد الأمل لضحايا لا حصر لهم للانتهاكات الشائنة لحقوق الإنسان، ولمناصري حقوق الإنسان، في التقيد بصكوك حقوق الإنسان بطريقة محايدة، وفي تطبيقها على الصعيد العالمي.

٥٢ - ومضت تقول إن مما له أهمية خاصة لوفدها إدراج بند مستقل في جدول أعمال المجلس عن حالة حقوق الإنسان في فلسطين وغيرها من الأراضي العربية المحتلة. وفي حين أن السنة القادمة ستوافق الذكرى الستين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، فإنها ستوافق أيضا الذكرى الستين للنكبة التي جردت الشعب الفلسطيني من جنسيته وحرمته من ممتلكاته، فضلا عن السنة الأربعين للاحتلال الإسرائيلي الذي انتهكت في أثنائه على نحو منهجي ومنتظم حقوق الشعب الفلسطيني، بما فيها حقه في تقرير المصير. وأن السياسات والممارسات غير المشروعة للسلطة القائمة بالاحتلال تشكل مثالا صارخا على الازدراء التام من جانب دولة ما للقانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان.

٥٣ - ولم تغير أربعون سنة من الاحتلال مركز فلسطين كأرض محتلة، أو التزام المجتمع الدولي إزاء السكان المدنيين. وينبغي أن يرحب جميع الأعضاء بالإبقاء على الحالة كبند مستقل في جدول الأعمال، كتعبير عن الأهمية التي يوليها لها المجتمع الدولي. ومن المؤسف أن عشرات السنين من الرصد الدولي للحالة لم تحمل السلطة القائمة بالاحتلال على تغيير تصرفها. وإذا حرم الفلسطينيون من الرصد الدولي والمشاركة الدولية، قد تتدهور الحالة على نحو أكبر. وينبغي حماية صكوك القانون الدولي المنطبقة على فلسطين وغيرها من الأراضي العربية المحتلة من المزيد من أعمال الخرق، لا تنحيتها جانبا. وتقتضي العالمية، والحيادية، واللا انتقائية بالضرورة أن يقوم المجلس برصد ودعم حقوق الإنسان لجميع الشعوب، بما فيها الشعوب التي تكون حالتها استثنائية.

٥٤ - وأشارت إلى أن الأرض الفلسطينية المحتلة تكتسي، كما أوضح المقرر الخاص المعني بالحالة، بأهمية خاصة لمستقبل حقوق الإنسان في العالم. وليست هناك حالة أخرى لنظام ينتسب إلى الغرب حرم شعبا ناميا لمدة طويلة من تقرير المصير وحقوق الإنسان. وبهذا أصبحت الحالة اختبارا يقاس به التزام المجتمع الدولي بحقوق الإنسان.

٥٥ - **السيد تافاريس** (إندونيسيا): قال إن بلده يرحب باتباع نهج لتعزيز حقوق الإنسان يختلف عن المناقشات الخلافية وعمليات التسييس التي لا نهاية لها التي حدثت في لجنة حقوق الإنسان. ومن شأن الطبيعة التعاونية لأعمال مجلس حقوق الإنسان أن تشجع على زيادة ثقة الدول الأعضاء في آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، مما يمكن

المجلس من توفير الموارد والخبرة الفنية للدول الأعضاء من أجل تعزيز قدرتها في مجال حقوق الإنسان. وأضاف أن حكومته ما برحت عضوا في المجلس منذ نشأته، وأنها أسهمت باستمرار في تحسين آلياته لضمان حقوق الإنسان جميعها.

٥٦ - وذكر أن الاستعراض الدوري الشامل واحد من أهم جوانب عملية بناء المؤسسات، لأنه سيكفل التغطية الشاملة والمعاملة المتساوية لكل البلدان، وتقييمها بطريقة بناءة، ولا خلافية، وغير مسيسة. ويستحق الاستعراض، استنادا إلى التقارير الوطنية، والمعلومات الموثوقة الآتية من الجهات المعنية، وتقارير مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان، كامل دعم الجمعية العامة. وأضاف أن حكومته تؤيد تمام التأييد أن تحال إلى اللجنة الثالثة مسألة النظر في تقرير المجلس، وإن كان يرى أيضا أنه ينبغي اتخاذ ترتيبات تفصيلية لكفالة أن تكمل أعمال اللجنة أعمال المجلس.

٥٧ - **السيدة ميدال** (نيكاراغوا): قالت إن حكومتها ترحب بأن الاستعراض الدوري الشامل سينفذ في عام ٢٠٠٨. وينبغي أن تتيح هذه الآلية للدول فرصة لتقييم أثر سياساتها العامة من أجل كفالة حقوق الإنسان لمواطنيها، وأيضا لتقييم التحديات والصعوبات والمنجزات الرئيسية في هذا المجال. وأضافت أن مدونة قواعد السلوك لأصحاب الولايات في إطار الإجراءات الخاصة ستسهم في تأمين شفافية عملية الاستعراض وجودة التقارير النهائية، التي ستقوم على أساس حجج موضوعية وستكون مكيفة وفقا للولايات الممنوحة. ولهذا تأمل حكومتها في مواصلة إيلاء انتباه خاص لاستعراض الولايات وترشيدها وتحسينها، بغية تجنب ازدواج الجهود، ولا سيما فيما يتعلق بالهيئات المنشأة بموجب معاهدات والآليات الإقليمية لحقوق الإنسان.

٥٨ - **السيد هيلر** (المكسيك): ذكر أن عمليات بناء مؤسسات المجلس انطوت على مفاوضات معقدة أتاحت الفرصة لجميع الوفود للإعراب عن وجهات نظرها. وعلى الرغم من أن النتيجة قد لا تتسم بالكمال، فإنها تبين ما أجري من تبادل واسع وشامل للآراء، ثبتت مشروعيته باعتماد النتيجة بتوافق الآراء في حزيران/يونيه ٢٠٠٧. ويدل تطوع العديد من المرشحين لإخضاعهم لعملية تقييم في إطار آلية الاستعراض الدوري الشامل على أن التعاون والحوار يحلان الآن محل جداول الأعمال السياسية وازدواجية المعايير التي سادت في أعمال لجنة حقوق الإنسان. وأضاف أن وفده يرحب بقدرة المجلس على الرد على حالات الطوارئ بعقد دورات استثنائية، كما فعل مؤخرا في حالة ميانمار. وعلاوة على ذلك، سيكون لنظام الإجراءات الخاصة نتائج ملموسة في الميدان. واستطاع المجلس أيضا أن يحافظ على نجاحات اللجنة وأن يعززها، ومن أمثلة ذلك وضع صكوك دولية لحقوق الإنسان، كما يتجلى في القيام مؤخرا باعتماد إعلان حقوق الشعوب الأصلية، واتفاقية حماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري. وتتضمن الأمثلة الأخرى التعاون مع منظمات المجتمع المدني وتعزيز الإجراءات المتعلقة بالشكاوى، مما أقام خطا مباشرا للاتصال بين المواطنين وآليات الحماية الدولية المتاحة.

٥٩ - وأردف يقول إن وفده يعرب عن القلق إزاء الانتقادات الموجهة إلى المجلس التي تقوض مشروعيته وتشكك في المعاملة التي يستحقها جدول أعمال حقوق الإنسان داخل الأمم المتحدة. وتضطلع جميع الدول بالتزام بالاشتراك بنشاط في أعمال المجلس وبالسعي إلى تحقيق الأهداف التي بررت إنشاءه. وأن مما لا غنى عنه أن تبدأ الجمعية العامة مناقشة بناءة لتقسيم الأعمال بين اللجنة والمجلس، من أجل تنسيق التعاون بين الهيئتين وتجنب ازدواج الجهود.

٦٠ - **السيد خاني جويباد** (جمهورية إيران الإسلامية): أعرب عن ارتياح وفده إزاء اعتماد عملية بناء مؤسسات المجلس بتوافق الآراء. وقال إنه بالنظر إلى أن الصفقة اعتمدت بروح من التوفيق، فإن من غير المجدي إعادة فتحها لمزيد من التفاوض. وعلى الرغم من أن حكومته تقبل بالصفقة بشكلها الحالي، فإنها تود أن تعرب عن تحفظاتها على بنود هامة ما زالت معلقة في النص. ويمكن تحقيق أهداف الاستعراض الدوري الشامل على خير وجه عن طريق غرس ثقافة قوامها الحوار، والتعاون، والتعهدات الطوعية، والنهج القائمة على بناء توافق الآراء والتي تشتمل على موافقة البلد قيد الاستعراض. ويجب أن يكفل الاستعراض المعاملة المتساوية في استعراض حالات حقوق الإنسان على الصعيد العالمي، بطريقة لا انتقائية وغير مسيّسة. وأضاف أن وفده يرحب باعتماد مدونة قواعد السلوك لأصحاب الولايات في إطار الإجراءات الخاصة، ويؤيد عملية استعراض الولايات، وترشيدها، وتنسيقها لتجنب ازدواج الجهود وإعطاء حافز أكبر للمسائل ذات الأولوية العالية المتعلقة بالحقوق الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية. ويجب الحفاظ على السرية في إجراءات الشكاوى في كل المراحل، وثمة حاجة إلى تقييد تطبيق معايير المقبولية. وستظل ولاية حالة حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة سارية حتى نهاية الاحتلال. وأشار إلى أن بلده يعرب عن قلقه إزاء إدراج بنود في جدول الأعمال مثل ''حالات حقوق الإنسان التي تتطلب انتباه المجلس''، وإزاء الولايات المتصلة ببلدان معينة، التي هي تركة لجنة حقوق الإنسان السابقة والتي تذكّر بسياسة الإفراد والإخزاء الانتقائية.

٦١ - وأضاف أنه يود أن يتناول الادعاءات المتحيزة التي تقدم بها ممثل نظام إسرائيل القائم بالاحتلال بشأن نداءات لتدمير إسرائيل.

٦٢ - **السيد غيلرمان** (إسرائيل): تكلم في نقطة نظام، وطلب الإشارة إلى بلده بالاسم السليم، كما هو معتاد في رأيه في الأمم المتحدة.

٦٣ - **السيد خاني جويباد** (جمهورية إيران الإسلامية): ذكر أن الاقتباسات والإشاعات المضللة لا يمكن قط أن تبرر التاريخ الطويل من الاحتلال الوحشي والانتهاكات المنهجية لحقوق الإنسان، بما في ذلك استهداف النظام للمدنيين الأبرياء. ولهذا فإن من الجلي أن أساس قرارات المجلس هو الحقائق التي تشهدها الدول الأعضاء جميعها.

٦٤ - **السيد أموروس نونيوز** (كوبا): تكلم ممارسة لحق الرد فيما يتصل بالبيانات التي أدلى بها ممثلو الولايات المتحدة، وإسرائيل، وهولندا، وقال إن الولايات المتحدة تعارض مجلسا لحقوق الإنسان يتسم بأنه واضح المعالم وعملي المنحى، وتفضل لجنة حقوق الإنسان السابقة التي سمحت بالتزام الصمت إزاء جرائم الولايات المتحدة البشعة في غوانتانامو وأبو غريب، واعتمدت تلقائيا قرارات انتقائية ذات دوافع سياسية دعما للمصالح السياسية الجغرافية لذلك البلد. وهكذا فإن المنتهك الرئيسي لحقوق الإنسان، الذي لا يسلم بالحق في الصحة، والحق في الغذاء، ولا بحقوق الطفل، يقدم نفسه الآن على أنه مدافع عن حقوق الإنسان. بل إن هذا البلد ليست لديه الشجاعة لأن يخضع للفحص الدولي لأنه يخشى أنه لن ينتخب في المجلس بسبب سجله المشكوك فيه لحقوق الإنسان، على عكس كوبا التي تم انتخابها، ولكنه مع ذلك يحاول أن يملي على الآخرين الطريقة التي ينبغي إدارة المجلس بها.

٦٥ - وأردف يقول إنه ليس من المدهش أن هدف إسرائيل الرئيسي فيما يتعلق بأعمال محافل حقوق الإنسان هو على وجه الدقة الوفاء بولاية أوثق حليف لها. وليس بوسع حكومة تقتل المدنيين في قطاع غزة، وتواصل بناء

جدار ينتهك حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني، أن تدلي بمحاضرات عن القيم. وتجدر الإشارة، فيما يتعلق بهولندا، إلى أن البلدان التي تعرب عن قلقها إزاء إنهاء الولايات المتصلة ببلدان معينة كتلك المتعلقة بكوبا هي نفس البلدان التي تؤيد البغضاء، وكراهية الأجانب، وتتواطأ في اختطاف أفراد واحتجازهم في سجون سرية تابعة لوكالة المخابرات المركزية في أوروبا. ولسنتين متتاليتين، عارضت هذه البلدان أيضا اعتماد مشروع قرار يطالب بإجراء تحقيقات في الاعتقالات التعسفية في مركز التعذيب الدولي الواقع في أرض تحتلها الولايات المتحدة بطريقة غير قانونية في قاعدة غوانتانامو البحرية في كوبا. والبلدان التي تؤيد في خنوع، فيما يتعلق بكوبا، سياسة الضم التي تتبعها حكومة الولايات المتحدة، تتجاهل ازدواجية المعايير التي تأخذ بها الولايات المتحدة، التي تزعم أنها تكافح الإرهاب في الوقت الذي تأوي فيه أخطر إرهابي في نصف الكرة الغربي، لويس بوسادا كاريلس، الذي ارتكب محاولة اغتيال ضد الرئيس الكوبي، وأسقط بالقنابل طائرة مدنية كوبية مما أدى إلى مقتل ٧٣ شخصا في عام ١٩٧٣. وأن تغيير النظم على النحو الذي تؤيده هذه البلدان يرقى إلى مستوى إعادة غزو كوبا بالقوة.

٦٦ - **السيد أحمد** (السودان): تكلم ممارسة لحق الرد فيما يتصل بالبيان الذي أدلى به ممثل فرنسا وقال أن حكومته بذلت جهودا هامة لإنهاء معاناة سكان دارفور. وأضاف أن حكومته أعلنت وقفا انفراديا لإطلاق النار من أجل كفالة نجاح محادثات السلام الجارية حاليا في ليبيا بين حكومة السودان وقادة المتمردين. كما أنها أنشأت أيضا مجلسا وطنيا لحقوق الإنسان، وأذنت لمنظمات غير حكومية بالعمل في مخيمات اللاجئين والمشردين داخليا. وأشار إلى أن واحدا من قادة الفصائل المتمردة يقيم في فرنسا ورفض حضور محادثات السلام. وتساءل عما فعلته فرنسا لإقناع هؤلاء القادة بالاشتراك في محادثات السلام، وما إذا كانت فرنسا تسعى بإخلاص إلى إنهاء معاناة سكان دارفور. وأشار إلى أن فرنسا طبقت أيضا معيارا مزدوجا بإجلائها للمجرمين المسؤولين عن الاتجار بالأطفال على الحدود بين بلده والبلد المجاور. وقال إنه ينبغي محاكمة هؤلاء المجرمين في البلد الذي ارتكبوا فيه جرائمهم، وإن عدم السماح بمحاكمتهم هناك يشكل انتهاكا صارخا لحقوق الإنسان.

٦٧ - وأشار، فيما يتعلق ببيان ممثل إسرائيل، إلى أن إسرائيل تستنكر ترحيب المجتمع الدولي بتعاون السودان معه بروح من التوفيق،من أجل إنهاء معاناة سكان دارفور. وذكر أن إسرائيل قالت إن لجنة حقوق الإنسان السابقة ومجلس حقوق الإنسان فشلا كلاهما في الاضطلاع بدوريهما. وأضاف أن بيان ممثل إسرائيل يفيد بأن المجلس لم يتهم سوى إسرائيل. وهكذا تؤكد إسرائيل مرة أخرى أنها معزولة تماما. وكرر تأكيد التزام بلده بالحوار الجاد البناء الذي يكفل تعزيز حقوق الإنسان في كل أنحاء العالم.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٣٢.